

ميثاق أخلاقيات المهنة البحث العلمي

Profession and Research Ethics

إعداد

وحدة ضمان الجودة

(كلية رياض الأطفال - جامعة دمنهور)

٢٠١٤

عميد الكلية
أ.د/ زينب علام

مدير وحدة الجودة
د/ حسام سمير عمر

معتمد من مجلس الكلية رقم (٧) بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٤

ميثاق أخلاقيات المهنة والبحث العلمي

تقديم:

إن إبداع أي شيء جديد ينطوي على قدر هائل من الصعوبة، وفي حالة الإبداع الفني والعلمي يأتي الخيال في المرتبة الأولى، ولذا فإن كبار العلماء والفنانين يشتركون في سمه، ألا وهي أنهم ينصرفون إلى بحوثهم بكل عزم وإخلاص.

وأخلاقيات العلم والبحث العلمي هي موضوع الساعة، وكلمة **Ethics** أي فلسفة الأخلاق أو علم الأخلاق أو "الأخلاقيات" جاءت من علم الفلسفة لتضيء السبيل إلى اتخاذ المعيار والقرار في مواقف علمية شائكة خلقياً، بدءاً من تداخل خصائص البحث العلمي مع مصالح العالم الشخصية، وإنهاء بتداخلها مع مقتضيات الأمن القومي، مروراً بتداخلها مع قدسية الحياة وحقوق الإنسان وكرامته، وبالتجريب على البشر والحيوانات، أو بانتهاكات البيئة أو بالتطبيقات البالغة الخطورة للعلوم البيولوجية والوراثة والموروثات أو الجينات، وفضاء المعلومات المفتوح، والميزانيات الضخمة لتمويل الأبحاث العلمية.

ولأخلاق ضرورة من ضرورات الحياة المتحضرة، ومتطلباً أساسياً لتنظيم المجتمع واستقراره، وغيابها يعني غلبة شريعة الغاب حيث "القوة هي الحق" وليس "الحق هو القوة"، والجامعة على وجه الخصوص كمؤسسة ذات دور تعليمي وتنويري وتربوي مسؤولة عن نشر الأخلاق ليس فقط في ممارساتها وإنما أيضاً في سياساتها وفي كل ما تدعو إليه، ومن ثم فإن الجامعة مسؤولة عن الالتزام الخلقى في الأداء، ومسؤولة أيضاً عن تنمية الالتزام الخلقى بين الطلاب.

ويكون من المفيد للغاية أن يكون للكلية أو أي مؤسسة أكاديمية مجموعة المعايير الأخلاقية التي تلتزم بها وتلتزم بها العاملين بها في ميثاق مكتوب يتضمن تلك المعايير، ويكون مرجعاً ومرشداً لهم جميعاً، وألسناً لتقييم سلوكهم أو لمحاسبتهم.

ولما كانت الجامعة معنية أساساً ببناء البشر وتحسين ظروف الإنسان، فهي في المقام الأول منظمة أخلاقية، تُعنى بالبناء العلمي والخلقى للطلاب، وعليها بالتالي أن تحرص على

تتمية بيئة أخلاقية في التنظيم وإلا عجزت عن النهوض برسالتها، فلا انفصال بين تحقيق رسالة الجامعة وبين التزامها بالأخلاق.

تعريف الميثاق الأخلاقي

هو مجموعة القيم العليا التي تسعى الجامعة أو العاملون بها إلى الالتزام بها أثناء ممارسة العمل، ويتم صياغتها بأسلوب "يجب" أو "سوف نلتزم" أو "يحظر" أو ما شابه ذلك، ويحدد الميثاق القواعد الواجبة في السلوك المتوقع وفي السلوك المحرم أيضاً.

ويُقصد بالقيم العليا ذلك التنظيم الخاص لخبرة الإنسان بما يعمل على تكوين الضمير الاجتماعي، وتوجيه السلوك في المواقف المختلفة وفق المعايير السائدة في المجتمع. ومثال ذلك قيم الصدق في القول والإخلاص في العمل وعدم السرقة. وهناك فرق بين القيم الروحية والقيم الاجتماعية فالأولى تستمد من الدين والثانية تستمد من الثقافة السائدة ومن مراحل نمو الشخص وما يتلقاه من تربية.

هل هو ميثاق أخلاق المهنة أم أخلاق البحث العلمي الذي يشكل السمة الأساسية في العمل الأكاديمي؟ كل التعبيرات تؤدي تقريباً إلى نتيجة واحدة، وإن كانت كلمة الآداب توحى بمحدودية الالتزام والجزاء، والعكس في كلمة الأخلاق، ومع ذلك فالاستخدام شائع للكلمتين معاً أو إحداهما في وصف مضمون الميثاق المهني.

الفوائد المترتبة على الالتزام الأخلاقي في الجامعة

١- الاهتمام بالأخلاق يسهم في تحسين المجتمع ككل: فتتراجع الممارسات الظالمة، وتتوافر الفرص المتكافئة للناس، وتنفذ الأعمال بواسطة الأعلى كفاءة، وتستخدم الموارد للحدودة فيما هو أكثر نفعاً، ويقطع الطريق على الطفيليين والمتربّحين تدريجياً، ويتسع بالتدرّج أيضاً، أمام المجتهدين. كل هذا وغيره يتحقق إذا التزم الجميع بالأخلاق.

٢- الالتزام بأخلاقيات العمل يسهم في شيوع الرضا الاجتماعي: بين غالبية الناس كنتيجة لعدالة التعامل والمعاملات وإسناد الأعمال وتوزيعها وربط الدخول بالمجهود، ... إلخ.

٣- أخلاقيات العمل تدعم البيئة المواتية لروح الفريق وزيادة الانتاجية: وهو ما يعود بالنفع على الفرد وعلى المنظمة وعلى المجتمع.

٤- إدارة أخلاقيات العمل بكفاءة تشعر العاملين وأعضاء هيئة التدريس بالثقة بالنفس: والثقة في العمل وبأنهم يقفون على أرض صلبة ونزيهة وشريفة، وكل هذا يقلل القلق والتوتر والضغط ويحقق المزيد من الاستقرار والراحة النفسية.

٥- الالتزام الخلقى في المنظمة يؤمنها ضد المخاطر بدرجة كبيرة: حيث يكون هناك التزام بالسرعية، وابتعاد عن المخالفات، أو الجرائم، والتمسك بالقانون، فالقانون من قبل ومن بعد ليس إلا قيمة أخلاقية.

٦- الالتزام بأخلاقيات العمل يدعم عدداً من البرامج الأخرى الهامة: مثل برامج التنمية المهنية والبشرية، وبرامج الجودة الشاملة، وبرامج التخطيط الاستراتيجي، وكل هذا يصب في اتجاه دعم المنظمة وتنميتها ونجاحها.

٧- الالتزام بمواثيق أخلاقية صارمة يدفع المتعاملين إلى اللجوء في تعاملاتهم إلى الجهات الملتزمة أخلاقياً: وبالتالي تنجح الممارسة الجيدة أو الصحيحة في طرد الممارسة السيئة.

٨- وجود ميثاق أخلاقي تلتزم به المهنة أو المنظمة يكون بمثابة دليل: أو مرجع يسترشد به الجميع ليس فقط في تصرفاتهم، وإنما أيضاً عندما تثور الخلافات أو يثور الجدل حول ما هو السلوك الواجب الاتباع.

وتنقسم هذه الوثيقة إلى قسمين: أولها وثيقة للعمل المهني في كافة ممارسات العمل الأكاديمي والإداري في الجامعة، وثانيهما وثيقة للممارسات والأنشطة البحثية. وتحدد كلتا الوثيقتين عناصر الميثاق الأخلاقي الذي سيشكل إطاراً فكرياً ومادياً لعمل الأطراف المختلفة في الجامعة.

أولاً: وثيقة أخلاقيات وآداب المهنة

صفات الأستاذ الجامعي:

١- الأمانة والصدق

ينبغي أن يتسم أستاذ الجامعة بالأمانة والصدق مع النفس، الأمانة في تعاملاته مع الآخرين، الأمانة العلمية والتعليمية، الصدق في القول والعمل.

٢- الالتزام والإيجابية

الالتزام في جميع ما يقوم به من مهام مختلفة (تدريبية- بحثية- إشرافية- خدمية ...)، التفاعل الإيجابي في جميع ما يناط به من مهام، الإخلاص والحماس والتفاني في العمل بروح تتسم بالود والمحبة.

٣- الموضوعية

تناول القضايا بتجرد وحيادة، تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

٤- الاحترام المتبادل

احترام النفس، احترام وتوقير الصغير للكبير واحترام وعطف الكبير على الصغير بما ينسحب على جميع أفراد المجتمع الجامعي في علاقاته وتعاملاته.

٥- الرأي شورى

عدم الانفراد باتخاذ القرارات، الالتزام بتنفيذ قرار ورأى الأغلبية بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح والقيم والأعراف الجامعية.

٦- الخلاف في الرأي لا تفسد الود

تقبل الرأي الآخر باحترام وسعة الصدر، عدم تجاوز الخلافات مهما كانت الحدود والأعراف الجامعية، عدم اللجوء إلى جهات أخرى خارج القسم ثم الكلية ثم الجامعة للفصل في أى خلافات إلا بعد استنفاد كافة السبل على المستويات الجامعية السابقة.

٧- القدوة الحسنة

عضو هيئة التدريس يجب أن يكون قدوة يحتذى بها بالنسبة لكل من يتعامل معهم فى جميع سلوكياته وتصرفاته وتعاملاته، ويسرى ذلك بالدرجة الأولى على من يُناط بهم مسئولية قيادة العمل الجامعى.

و يعنى ذلك أن سلوك الأستاذ سيكون النموذج الذى يقيس الطلاب سلوكهم عليه، وبالتالي يتحمل الأستاذ مسئولية إضافية فى المجتمع فى مسألة الالتزام الأخلاقى. فالمحاسب أو المهندس أو العامل يتصرف كما يراه مناسباً ولا يترك سلوكه أثراً كبيراً على الآخرين، ولكن الأستاذ حينما يتصرف سينظر الطلاب إليه على أن هذا هو التصرف المناسب.

- العدالة

عضو هيئة التدريس مربى وباحث وقاضى، وعليه أن يلتزم بمنطق العدالة فى جميع ما يُسند إليه من أعمال، وإنه خير موارد العدل القياس على النفس.

مصادر المبادئ الأخلاقية

تُستمد المعايير الأخلاقية فى الجامعة من ثلاث مصادر رئيسية، يمكن عرضها على النحو التالى:

– المصدر الأول: الشرع والقيم الانسانية

القيم الانسانية الأساسية المنبثقة من الديانات السماوية التي تتبع من أن الله سبحانه وتعالى قد ميز العلماء عندما قال سبحانه وتعالى: "هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون". وقال تعالى: " .. إنما يخشى الله من عباده العلماء.. " صدق الله العظيم. وخشية الله سبحانه شاملة وواسعة تضم بين جنباتها كل خُلق كريم ومبدأ قويم. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق" وأولى مكان بمكارم الأخلاق هو حيث يكون العلم والعلماء. و من أمثلة هذه القيم المستمدة من الشرائع السماوية؛ الأمانة والصدق وعدم إيذاء الغير.

– المصدر الثاني: القوانين والشرائع:

تنص المادة ٩٦ من قانون الجامعات ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي:

"على أعضاء هيئة التدريس التمسك بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة والعمل على بثها في نفوس الطلاب، وعليهم ترسيخ وتدعيم الاتصال المباشر بالطلاب ورعاية شئونهم الاجتماعية والثقافية والرياضية".

ولقد جاء في النصوص التفسيرية لذلك: أنه من الواضح أن النصوص المقررة للواجبات مهما تعددت لا قيمة لها في ذاتها إلا بعد الالتزام بها من جانب أعضاء هيئة التدريس نصاً وروحاً .

– المصدر الثالث: الثقافة السائدة في المجتمع

الثقافة السائدة في المجتمع وما يفعله الآخرون، فما يشاهده الأستاذ في سلوكيات الآخرين لا بد سيترك أثراً عليه بل إن تصرف رئيس الجامعة مثلاً يمكن أن يصبح معياراً نقيس عليه للاختيار بين تصرفين مطروحين للمناقشة والسلوك.

نطاق المسؤولية الأخلاقية لعضو هيئة التدريس

أوضحنا سلفاً أن كل ما يفعله الإنسان يتضمن رسالة خلقية، سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد، والأستاذ الجامعي في موقع خاص للغاية بالنسبة لطلابه وبالنسبة للمجتمع، حيث يُتوقع منه أن يعاون في التنشئة الخلقية السليمة للطلاب، إضافة إلى أن يتحلي هو نفسه بالخلق القويم في سلوكه ليس فقط لأن هذا واجبه، وإنما أيضاً لأنه النموذج الذي يؤثر في سلوك المحيطين به وبناءً على ذلك فإن مسؤولية الأستاذ في الأخلاق تقع إذن في بعدين، هما:

البعد الأول:

واجبه في أن يكون ملتزماً في سلوكه بالمعايير الأخلاقية الرسمية وغير الرسمية المنبثقة من الأديان والثقافة السائدة والمجتمع.

البعد الثاني:

واجبه في أن يسهم بجدية في تربية طلابه وتهيئة الظروف لنموهم المعرفي والخلقي نمواً صحيحاً.

وغني عن البيان أن سلوك الأستاذ ينعكس على البعدين في نفس الوقت، فكل ما يفعله الأستاذ هو التزام خلقي وهو نموذج يسهم في التكوين الخلقي لطلابه.

أخلاقيات المهنة في التدريس

- المسؤوليات الأساسية

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي في القيام بمهام التدريس بما يلي:

- التأكد من إتقان المادة التي يُنَاط به تدريسها أو يؤهل نفسه فيها قبل أن يقبل تدريسها.
- التحضير الجيد لمادته مع الإحاطة الوافية بمستجداتها ومستحدثاتها ليكون متمكناً من المادة بالقدر الذي يؤهله لتدريسها على أفضل وجه.
- الالتزام بمعايير الجودة الرسمية أو غير الرسمية في تحديد المستوى العلمي للمادة التي يقوم بتدريسها، فلا تكون أعلى مما هو مطلوب فتخلق صعوبات غير مبررة،

- أو تكون أسهل مما هو مطلوب فتؤثر سلبياً على عملية التعلم اللاحقة، على مستوى الخريج، وعلى مستوى أداء المهن في المجتمع في نهاية الأمر.
- الالتزام بخلق الفرص حتى يحقق طلابه أعلى مستوى من الإنجاز وفقاً لقدراتهم.
- أن يعلن لطلابه إطار المقرر وأهدافه ومحتوياته وأساليب تقييمه ومراجعته وارتباطه ببرنامج الدراسة ككل، ويقبل مناقشة الطلاب في كل هذا.
- أن يلتزم باستخدام وقت التدريس استخداماً جيداً وبما يحقق مصلحة الطلاب والجامعة والمجتمع.
- أن ينمي في الطالب قدرات التفكير المنطقي، ويتقبل توصله الى نتائج مستقلة بناء على هذا التفكير.
- أن يحترم قدرة الطالب على التفكير، وان يشجعه على التفكير المستقل، ويحترم رأيه المبني على أسانيد محددة.
- أن يسمح بالمناقشة والاعتراض وفق أصول الحوار البناء وتبعاً لأداب الحديث المتعارف عليها، وبما يهيئ فرصاً أفضل للتعلم.
- أن يتقن مهارة التدريس، وأن يستخدم الطرق والوسائل التي تساعده في إتقان التدريس وجعله مشوقاً وممتعاً ومفيداً في نفس الوقت.
- أن يؤدي عمله في المحاضرة أو المعمل ... إلخ بمأنة وإخلاص، حريصاً على النمو المعرفي والخلقي لطلابه ومعاونه.
- أن يتابع أداء طلابه إلى أقصى مدى ممكن، وأن يتيح نتائج المتابعة لطلابه ولذوي الشأن للتصرف بناءً عليها.
- أن يكون نموذجاً للقيم الديمقراطية في حرية الفكر وحرية الرأي وحرية التعبير والمساواة، وأن يسعى لتنمية هذه القيم في طلابه.
- أن يوجه طلابه التوجيه السليم بشأن مصادر المعرفة المعلومات ومراجع الدراسة.
- أن يراعى كلما كان ذلك ممكناً نقل عبء متزايد من مسؤولية التعلم الى الطالب من خلال اتباع أساليب التدريس المناسبة.
- أن يمتنع عن إعطاء الدروس الخصوصية تحت أي مسمى بأجر أو بدون أجر.

أخلاقيات المهنة في تقييم الطلاب وتنظيم الامتحانات

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي بعدد من المسؤوليات والسلوكيات الأساسية:

- التقييم المستمر أو الدوري للطلاب مع إفادتهم بنتائج التقييم للاستفادة منها في تصحيح المسار أو تدعيمه حسب الحالة.
- توخي العدل والجودة في تصميم الامتحان ليكون متمشياً مع ما يتم تدريسه وما يتم تحصيله، وقادراً على فرز مستويات الطلاب حسب تفوقهم.
- توخي الدقة والعدل والتزام النظام والانضباط في جلسات الامتحان.
- منع الغش منعاً باتاً ومعاقبة الغش والشروع فيه.
- تنظيم الامتحانات بما يهيئ الفرصة لتطبيق الحزم والعدل في نفس الوقت.
- لا يجوز إشراك الأقارب في امتحانات أقاربهم.
- مراعاة الدقة التامة في تصحيح كراسات الإجابة، مع المحافظة على سرية الأسماء.
- تنظيم عملية رصد النتائج بما يكفل الدقة التامة والسرية التامة.
- تعرض النتائج على لجنة الممتحنين دون كشف الأسماء لإتخاذ قراراتها.
- تعلن النتائج في وقت واحد من مصدر واحد.
- السماح بمراجعة النتائج حال وجود أي تظلم، مع بحث التظلم بجدية تامة.
- يطبق التقييم التراكمي كلما كان ذلك ممكناً تحقيقاً لدرجة أكبر من العدالة.

أخلاقيات المهنة في البحث والتأليف والإشراف على الرسائل العلمية

يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي بعدد من المسؤوليات الرئيسية في شأن البحث والتأليف

العلمي والإشراف على الرسائل العلمية:

- توجيهه بحوثه لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية كالتزام أخلاقي أساسي بحكم وظيفته.
- الأمانة العلمية في تنفيذ بحوثه ومؤلفاته فلا ينسب لنفسه إلا فكره وعمله فقط، ويجب أن يكون مقدار الاستفادة من الآخرين معروفاً ومحددًا .

- عند تلخيص وجهات النظر العلمية للآخرين يجب توخي الدقة دون التحيز الانتقائي في العرض وفق الهوى أو الميول.
- في البحوث المشتركة يجب توضيح أدوار المشتركين بدقة والابتعاد عن وضع الأسماء للمجاملة أو للمعاونة.
- عدم بتر النصوص المنقولة بما يخل بقصد صاحبها سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد.
- في الاقتباس يجب أن يكون المصدر محدداً وواضحاً ومقدار الاقتباس مفهوماً بدون أي لبس أو غموض.
- في الإشارة إلى المراجع تُذكر المراجع بأمانة تامة وبدقة تمكّن من الرجوع إليها ولا تذكر مراجع لم يتم استخدامها إلا باعتبارها قائمة قراءة إضافية.
- في جمع البيانات الميدانية تراعى الدقة والصدق والأمانة مع الابتعاد تماماً عن الإيحاء للمستقصى منهم بالإجابة.
- في تحليل البيانات يقوم الباحث بنفسه بالتحليل ولا يسند للغير أكثر من الحسابات والتحليلات الرقمية التي يمكن أن تقوم بها الآلات في كل الأحوال، أما التفسير والتقييم والمقارنة والاستنتاج والتنظير فتلك كلها مسئولية الباحث.
- في جمع أو تحليل البيانات لا يجوز اصطناع بيانات أو نتائج، ويتذكر الباحث دائماً أنه ليس مطالباً بإثبات صحة الفرض، بل أن الفرض قد يثبت خطؤه وتكون قيمة البحث للإنسانية وللمعرفة أكبر.
- المحافظة على سرية البيانات واجبة، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأمور شخصية أو بمسائل مالية أو سلوكية.
- يراعى أن تنسب المؤلفات لى صاحبها ولا يليق أخلاقياً تبادل الأسماء على المراجع ابتغاء مكاسب مالية أو وجاهة علمية.
- يراعى تحديث البيانات في المؤلفات المقررة على الطلاب حتى لا يتوهم الطلاب حقائق مغلوطة نتيجة لعدم تحديث البيانات، أو على الأقل لا يكونون محيطين بالأوضاع الحديثة، وهذه مسئولية أخلاقية جسيمة.
- ولدى الإشراف على الرسائل العلمية فالأستاذ مطالب بما يلي:
 - ✓ توجيهه بحوثه لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية.

- ✓ التوجيه المخلص والأمين في اختيار وإقرار موضوع البحث.
- ✓ التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ.
- ✓ تقديم المعونة العلمية المقننة للطالب والتي لا تكون أكثر مما يجب فلا يتحمل الطالب مسؤوليته، ولا تكون أقل مما يجب فلا يستفيد الطالب من أستاذه.
- ✓ تعويد الطالب على تحمل مسؤولية بحثه وتحليلاته ونتائجه والاستعداد للدفاع عنها.
- ✓ الأمانة العلمية في تنفيذ بحثه ومؤلفاته والتأكيد المستمر لطلابه على الأمانة العلمية والسرية.
- ✓ تدريب الطالب على التقييم المستقل والاختيار الحر أثناء تنفيذ البحث على أن يتحمل نتيجة قراره.
- ✓ التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ، وتنمية خصال الباحث العلمي في الطالب.
- ✓ التقييم الدقيق والعاقل للبحوث سواء التي يشرف عليها أو التي يدعى للاشتراك في الحكم عليها.
- ✓ عدم الانزلاق إلى سلوكيات ابتزاز أو إذلال أو إهانة الطالب وتسفيه قدراته سواء أثناء البحث أو في جلسات المناقشة العلنية للرسائل، فذلك المسلك أولاً نموذج سيئ للطالب، وثانياً قد يمس بالضرر شخصية الطالب، وبذلك يكون الأستاذ قد أدخل بمسئوليته الخلقية إزاء المساهمة في النمو المعرفي والخلقي السليم للطالب.
- ✓ يراعى تحديث البيانات في المؤلفات المقررة على الطلاب.

- المسؤولية المهنية للأستاذ عن النمو الخلقى لطلابه

الأستاذ نموذج وقدوة، والأستاذ يبعث برسائل خلقية مؤثرة في كل ما يقوله ويفعله داخل الجامعة وخارج الجامعة، ومسئوليته المهنية عن النمو الخلقى لطلابه ربما تكون أخطر من مسؤوليته عن نموهم العلمي أو المعرفي، بل أن أقصر طريق لتفوق طلابه هو نموهم الخلقى المسئول.

فالأستاذ الجامعي إذن مسئول مهنيًا وخلقيًا عن النمو الخلفي السوي لطلابه، وما يذكر بشأن مسؤوليته المهنية في الجوانب الأخرى لعمله لا شك له تأثير غير مباشر على النمو الخلفي لطلابه.

وكما سبق ذكره، فإن الأستاذ الجامعي هو النموذج الذي تتطلع إليه أنظار الآخرين، وبخاصة طلابه ومعاونيه وتعتبر سلوكياته أهم المؤثرات على سلوكياتهم، بل يكاد ينسى الناس أن الأستاذ الجامعي بشر مثلهم، ويتصورونه دائماً بلا أخطاء وبلا هنات. وصحيح أن في ذلك مبالغة كبيرة، ولكنها مبالغة تفرض على الأستاذ مسؤولية كبيرة أيضاً، وتتمثل هذه المسؤولية في أن يحاول الأستاذ جاهداً أن يقدم في أقواله وأفعاله نموذجاً طيباً يُحتذى به طلابه، ويتمثلون به، ولا يقف ما نقصده في النموذج بالاجتهاد العلمي والالتزام العلمي، وإنما يمتد ليشمل كل جوانب شخصية الأستاذ حتى ملبسه ومشيته وكلامه واهتماماته.

والأستاذ الجامعي مسئول عن السعي بكافة السبل المباشرة وغير المباشرة لأن يغرس في نفوس طلابه القيم السليمة والأخلاق الحميدة، مثل قيمة الوقت، وإتقان العمل، وقبول الآخر والتعددية، والحوار البناء، والنقد الذاتي، واتباع المنهج العلمي.

وعلى الأستاذ الجامعي أن يدرك أدواره المتعددة بالنسبة للطلاب، وأن يؤهل نفسه للقيام بهذه الأدوار بكفاءة وفعالية، وأن يمارسها فعلاً بإخلاص نهوضاً بمسئوليته الجسيمة في التنشئة الخلفية لطلابه.

وهن الطريف أحياناً أن الأستاذ الذي يرفض المشاركة في أي نشاط رياضي للطلاب لا يرفض صرف مكافآت الرياضة، حيث تعتبر الغالبية من الأساتذة أن هذه مجرد حيلة لزيادة المرتب الهزيل للأستاذ بطريقة ملتوية خوفاً من اعتراض فئات أخرى في المجتمع إذا رفعنا المرتبات صراحة.

أخلاقيات المهنة في خدمة الجامعة والمجتمع

لا ينفصل دور الأستاذ في خدمة الجامعة والمجتمع عن دوره في خدمة العلم وفي خدمة الطلاب، بل إن خدمته لعلمه وطلابه هي أهم ما يقدمه كخدمة للجامعة والمجتمع، لذا من المهم عرض بعض الملاحظات الإضافية بشأن مسؤولية الأستاذ الأخلاقية قبل الجامعة والمجتمع:

- أداء عمله العلمي والطلابي بأمانة وإخلاص ليسهم أولاً في تنمية المعرفة الإنسانية، وليسهم ثانياً في تخريج المواطنين الأكثر قدرة على المشاركة الفاعلة والإيجابية في المجتمع.
- ربط ما يعلمه أو يبحثه باحتياجات المجتمع: خصوصاً مع محدودية موارد المجتمع عموماً، وبالتالي توظيف الجزء الأكبر من جهد وفكر وعلم الأستاذ للقضايا المباشرة التي يحتاج المجتمع إليها.
- تقبل المهام المسندة إليه في النهوض بشئون الجامعة بصدق ورحب: والقيام بها بإخلاص وإتقان، وألا تعوقه الصعوبات أو المشكلات عن تنفيذ ما يُسند إليه من مهام.
- القيام بكل ما في وسعه لمعاونة وتنمية الهيئة المعاونة له: من مدرسين مساعدين أو معيدين. والأستاذ الذي لا يعتني بالمعيدين أو المدرسين المساعدين أو الباحثين في قسمه يكون مقصراً في واجبه ومتخلياً عن مسؤولياته.
- عدم المبالغة في تقدير المردود المادي لعمله بدون مسوغ: فالتقدير العادل هو المتوقع من أستاذ الجامعة، مهندساً كان أو طبيباً أو محاسباً ويتصل بذلك تقدير أسعار الكتب وهي قضية شائكة، ربما تحتاج لشجاعة المسئول قبل الأستاذ.
- على الأستاذ أن يحافظ على المال العام بكل وسيلة يراها مناسبة: سواء فيما يستخدمه من معدات ومستلزمات، أو في استخدام وقته، أو في إبداء الرأي والاشتراك في اللجان.
- الالتزام باللوائح والقوانين والنظم: وكل ما يشرع من قواعد، وإذا لم يرق له نظام أو قاعدة يتخذ الإجراء القانوني للاعتراض أو لمحاولة التعديل.
- التصدي لخدمة المجتمع كلما كان ذلك في استطاعته.
- التصدي لقضايا الرأي كلما كان ذلك في استطاعته.

- أن يقيم علاقاته مع زملائه ورؤسائه ومرءوسيه على الاحترام المتبادل: والحرص على الصالح العام، وان يتجنب المجاملات التي تهدد الصالح العام.
- إذا تولى منصباً إدارياً درب نفسه: أو رحب بالتدريب المتاح ليقوم بعمله على أكمل وجه في حدود قدراته.

المسؤوليات الأخلاقية لعميد الكلية

قد يظن البعض أن تعامل العميد يكون غالباً مع الأساتذة والعاملين وبالتالي فهو ليس مسؤولاً عن التنمية الخلقية للطلاب، والواقع أنه مسئول وبدرجة أكبر من أي أستاذ آخر، فهو مسئول خلقياً كأستاذ، ومسئول خلقياً كعميد، وفيما يلي عرض لهذه المسؤوليات:

● تنمية قيم الانضباط والالتزام واحترام الوقت:

عميد الكلية هو المسئول عن تنمية قيم الانضباط والالتزام واحترام الوقت من خلال تنظيم الكلية، وضبط السلوك، وضبط الجداول الدراسية، وضبط المواعيد بصفة عامة، وإلزام الجميع بواجباتهم، والمحاسبة عن التقصير، واتخاذ إجراءات التصحيح، ومعاقبة المخطئين، ومكافأة المجتهدين. كل هذا السلوك هو نشر وترسيخ لقيم الانضباط والالتزام والعدل والوقت والمحاسبة وتحمل المسؤولية، فالعميد إذن يقوم بدور أخلاقي مع الجميع، أساتذة وطلاباً وموظفين. أما إذا اختلت جداول الدراسة، وتداخلت المحاضرات، وارتبكت مواعيد التطبيقات، وتاهت في الزحام حقيقة الالتزام أو عدم الالتزام بأداء الواجبات، وتاه الحساب والعقاب، إذا حدث هذا لتعذر الحديث مع الطلاب في أهمية الانضباط والالتزام، بل قد يتراجع المنضبطون عن انضباطهم، ويتقاعس الملتزمون عن أداء واجباتهم.

● تنمية قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص:

عميد الكلية الذي يتعامل بعدل وإنصاف مع الأساتذة والطلاب والموظفين، هذا العميد يسهم بسلوكه هذا في تنمية قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

• تنمية ثقافة التنافس الشريف:

ويرتبط بما سبق مسؤولية العميد عن تنمية ثقافة التنافس الشريف الذي يتيح الفرص المتساوية أمام الجميع لإبراز التفوق أو تنمية الموهبة أو إثبات الجدارة. إنه بذلك يسهم في خلق ودعم مجتمع تكافؤ الفرص داخل الجامعة، وخارج الجامعة أيضاً. وعليه أيضاً أن يرصد التفوق ويشجعه، ويرعاه، ويكرمه، فيغرس بذلك قيمة تقدير التفوق.

• تهيئة مناخ العمل في فرق:

والعميد يسهم في التنمية الخلقية وفي التربية الخلقية بالكلية من خلال تهيئة مناخ العمل في فرق ومجموعات ليتعود الجميع على العمل في فريق، وعلى أن نجاح العمل الجماعي ممكن، بل وفرصه في الإنجاز أكبر.

العميد أيضاً مسئول مهنياً عن توجيه معاونيه من الأساتذة والأخصائيين والموظفين لاستيعاب الأهداف التربوية الخلقية لكافة الأنشطة الطلابية، فالحفل الطلابي، والرحلة، ومعسكر الجواله ... إلخ، كل هذه الأنشطة لها رسالة خلقية، وعلى العميد إدراك ذلك جيداً، ونشر هذا الإدراك وما يتبعه من الالتزام بين كل العاملين والطلاب.

• نشر الثقافة الخلقية، وتأكيد الالتزام بأخلاقيات المهنة:

إن علاقة العميد بأولياء الأمور ميدان خصب لتحقيق أهداف نشر الثقافة الخلقية، وتأكيد الالتزام بأخلاقيات المهنة، فمن خلال هذه العلاقة يتأكد حرص العميد على الصالح العام للطلاب وهو التزام مهني أساسي، ويتعمق مفهوم المسؤولية المشتركة مع ولي الأمر عن التنشئة الخلقية السليمة للطلاب، ويتأكد أيضاً أهمية قيم الحوار والتعاون من أجل حل المشكلات التعليمية وغير التعليمية، ويتأكد كذلك عدد من القيم الأخرى مثل أهمية الدراسة العلمية والمنهج العلمي والتشخيص المنهجي والقرار الحاسم والمتابعة الفعالة والعدل والمساواة والحب. وخلاصة القول أن العميد مسئول مهنياً عن تنمية كل هذه القيم الإيجابية في المجتمع، وعلاقته بأولياء الأمور قناة ميسرة للغاية وتلقائية للنهوض بهذه المسؤولية جزئياً على الأقل.

• ضبط عمليات التقويم ومحاربة عوامل الفساد:

والعميد مسئول عن ضبط الامتحانات وضبط تقويم الطلاب لمحاربة أي غش أو شروع فيه، ولمحاربة أي تساهل أو تعذت بغير مسوغ. وهو إذ يفعل ذلك يقوم بمسئوليته المهنية، وهو أيضاً يسهم في نشر ثقافة العدل والأمانة والاجتهاد بين الطلاب والأساتذة على السواء. إنه بطريق مباشر وغير مباشر يدعم أيضاً المكانة العلمية والسمعة العلمية للكلية والجامعة.

• خلق المناخ العلمي والنفسي:

العميد مسئول عن خلق المناخ العلمي والنفسي الذي يشعر فيه الأساتذة بالأمان والاطمئنان، ويتوقع منهم الإبداع والابتكار وحرية الرأي وحرية الفكر .. وعليه تشجيع الأساتذة (والطلاب) في تفوقهم وتميزهم، وتوفير التوقير والاحترام لهم وتلبية طلباتهم المشروعة. وهنا يتم التأكيد على أهمية التعامل المتميز بالحب والرعاية مع شباب الأساتذة، وأيضاً الى أهمية التعامل المتميز بالتوقير والاحترام مع شيوخ الأساتذة. كما أن العميد مسئول عن تهيئة بيئة يشعر فيها الأساتذة المتفرغون بعد سن التقاعد أنهم يؤدون مهمة جلييلة ويقومون بواجبات هامة، وأن يستفيد بالفعل من عطائهم وإسهاماتهم، وهناك عشرات المجالات لهذه الاستفادة.

• النظام العام والآداب العامة في الكلية:

العميد مسئول عن حماية النظام العام والآداب العامة في الكلية، وتلك بديهية أولى بحكم أننا نعيش في دولة القانون، على أنى أود التأكيد على أن العميد سيكون له تأثير كبير عند التطبيق، فان مفهوم النظام العام مفهوم واسع، وسيكون التفسير الذي يأخذ به العميد مهماً في تحديد هوية المناخ في كليته، وبالتالي نوع الثقافة السائدة فيها.

• كفاءة استخدام الموارد المتاحة:

العميد مسئول مهنيًا عن كفاءة استخدام الموارد المتاحة له، خاصة المال العام، وعليه بالتالي توخي الحذر والدقة في الإنفاق، وفي تفويض سلطة البت في الشراء أو الإسناد، وفي

تشكيل لجان الممارسة ولجان فض المظارييف ولجان البت ولجان الاستلام، فكل هذه اللجان لها دور في الحفاظ على المال العام. وعلى العميد أيضاً أن يتوخى الأمانة التامة عند التصرف في أي موارد تتاح للكلية عن طريق الوحدات ذات الطابع الخاص، أو المنح، أو تمويل البحوث، أو غير ذلك من المصادر.

• تطبيق سياسة الموارد البشرية المتمشية مع القيم والأخلاق:

العميد مسئول عن تطبيق سياسة الموارد البشرية المتمشية مع القيم والأخلاق المهنية العامة، فمثلاً:

- إذا تعلق الأمر بالتعيين طبق القانون، والتزم بالسياسات العامة، وحاول اختيار الأصلح دائماً.
- وإذا تعلق الأمر بالتنمية المهنية حاول جاهداً توفير فرص التنمية المهنية للجميع حسب طاقاتهم والمتوقع منهم، وعليه أخذ نشاط التنمية المهنية مأخذ الجد والمسئولية.
- وإذا تعلق الأمر بالتحفيز استخدم كل ما في طاقته من حوافز مالية أو معنوية لتحقيق التحفيز الكافي، ليحافظ على قوة الدفع في الحركة العلمية والتعليمية والنشاطية بالكلية.
- وإذا تعلق الأمر بالمتابعة وتقييم الأداء كان أميناً في المتابعة، وأميناً في التقارير وأميناً في التقييم.
- (وهذا حكم عام) وإذا تعلق الأمر بتشكيل لجان الاختيار أو لجان التقييم أو لجان فحص البحوث أو اللجان العلمية أو لجان القطاعات أو غير ذلك من اللجان المؤثرة على الأفراد والمؤثرة في نفس الوقت على الجامعة، إذا تعلق الأمر بذلك وجب التدقيق في الاختيار والموضوعية فيه.
- وإذا تعلق الأمر بالترقيات وجب على العميد مراعاة التزاماته المهنية والإنسانية معاً، فلا يسير في إجراءات ترقية بغير جدارة مهنية.

• تنمية الصف الثاني وإتاحة الفرصة أمام القيادات الشابة:

عميد الكلية مسئول عن تنمية الصف الثاني وإتاحة الفرصة أمام القيادات الشابة (وهنا نحن نتحدث عن العميد وكل القيادات الجامعية، والملاحظات على الجميع متقاربة).

وعلى العميد أن يوجه الأساتذة والعاملين الى أن خدمة المجتمع جزء أساسي من مسؤولية الجامعة، وأن يوجه الأنشطة الجامعية بما يؤدي الى النهوض بهذه المسؤولية على أكمل وجه ممكن.

إن تنمية وتجهيز القيادات الجديدة، أو الجيل الثاني والثالث من القيادات مسؤولية مهنية رئيسية للقيادات الجامعية، حيث يعبر تواصل الأجيال عن استمرارية المؤسسة الجامعية ذاتها واستقرار هيكلها وأنظمتها وسياساتها.

وعلى القيادات الأكاديمية للكلية أن تبذل قصاري جهدها لإرساء مجموعة من المعايير الرسمية وغير الرسمية المرشدة لسلوك الأساتذة والعاملين، بمعنى أن يقوموا بتطوير مجموعة من المبادئ والقواعد المعبرة عن أخلاقيات وآداب المهنة لتكون مرجعاً ومرشداً في نفس الوقت يلتزم به الجميع.

وثيقة القيم والتقاليد الجامعية

الأستاذية ليست مهنة.. إنها منهج يدرّب عليه حتى يصبح جزءاً من كيان الأستاذ وطريقاً يختاره ويلتزم به، أساسه المنطق الحر ووسيلته التجربة والاختيار.. والأستاذة شيوخ مهنتهم وأصحاب الرأي فيها والقائمون على تطويرها وتقديمها، فأستاذ الجامعة لم يصل إلى الأستاذية إلا بعد ممارسة طويلة للعلمي المتصل بمجال نشاطه حتى احتل مقعداً بارزاً فيه، فإذا استشير أشار بما هو صحيح وإذا احتكم إليه كان عن بيّنة وخبرة فصل الخطاب.

الأستاذ يعمل بالبحث العلمي مؤمناً به ومتجرداً له، زاهداً في غيره من المهن، يعيش عادةً بالمنطق سواءً في بحثه أو سلوكه مع الناس أو مع نفسه، فما لا يقبله المنطق يرفضه، فهو لا يقبل فكرة لا يقوم على صحتها دليل منطقي.. استنتاجي أو تجريبي.. وقبوله لأية فكرة لا يعنى تسليمه مطلقاً، بل يعمل على النظر فيها ويحاور ويناقش أمرها، وهو في ذلك ينادى بنفسه عن الاندفاع والمكابرة، ينظر في كل الأمور بعين الناقد، لا بحثاً عن العيوب والمساوي، بل تطلعاً إلى ما هو أفضل وأكمل.

ثانياً : ميثاق أخلاقيات البحث العلمي

مقدمة:

وضعت هذا الوثيقة لتكون مرشدا لتوجيه جميع المستفيدين من البحث العلمي بالكلية من باحثين ومشرفين وأساتذة بل والمجتمع الأكاديمي ككل إلى السلوك المناسب تجاه البحث العلمي. وتحدد الوثيقة معايير حسن السلوك والأمانة العلمية والمثل العليا والمبادئ العامة التي تضع ضوابط مناقشة القضايا الأخلاقية التي يجب أن تسود مجتمع الكلية.

ومن أجل وضع معايير وضوابط هذا الوثيقة كان من الواجب التمييز بين السلوك القانوني من جانب والسلوك الأخلاقي من جانب. مع الأخذ في الاعتبار أن هناك العديد من المساحات متداخلة بينها يجب وضعها في الاعتبار عند تداول ومناقشة أى موضوع يخص الكلية.

وقد حددت هذا الوثيقة مجموعة من المعايير لتحقيق سلوك أخلاقي جيد روعى فيها إمكانية قياس مؤشراتنا على أرض الواقع بشفافية ومكاشفة تامة.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

يتنوع البحث العلمي كثيراً في طبيعته ويتناول مواضيع مختلفة للغاية، وعلى نفس المنوال، تختلف أساليب البحث فيما بينها. وهناك عدداً من المبادئ العامة الواجب إتباعها والتقيد بها في كل فروع العلوم، والتي تتعلق بمجملها بالأمر المعيارية للبحث والقواعد السلوكية الواجب التقيد بها عند القيام به. وتقتضي أخلاقيات البحث العلمي احترام حقوق الآخرين وآرائهم وكرامتهم، سواء أكانوا من زملاء الباحثين، أم من المشاركين في البحث أم من المستهدفين من البحث، وتتبنى مبادئ أخلاقيات البحث العلمي عامة قيمتي "العمل الإيجابي" و "تجنب الضرر"، وهاتان القيمتان يجب أن تكونا ركيزتي الاعتبار الأخلاقية خلال عملية البحث، وهناك بعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي تتضمن الآتي:

المصداقية (Truthfulness) :

يجب أن تكون نتائج بحثك منقولة بصدق، وأن تكون أميناً فيما تنقله، وألا تكمل أية معلومات ناقصة أو غير كاملة معتمداً على ما تظنه قد حصل، ولا تحاول إدخال بيانات معتمداً على نتائج النظريات، أو الأشخاص الآخرين.

الخبرة (Expertise) :

يجب أن يكون العمل الذي تقوم به في البحث مناسباً لمستوى خبرتك وتدريبك، أولاً أعد العمل المبدئي ثم حاول فهم النظرية بدقة قبل أن تطبق المفاهيم أو الإجراءات، وسيكون الشخص الخبير في مجال بحثك خير مساعد لك في اختيار الأشياء التي ينبغي عليك النظر فيها.

السلامة (Safety) :

لا تعرّض نفسك لخطر جسدي أو أخلاقي، وخذ احتياطاتك التحضيرية عند التجارب كلها، ولا تحاول تنفيذ بحثك في بيئات قد تكون خطرة من النواحي الجيولوجية، الجوية، الاجتماعية، أو للهيائية، كما أن سلامة المستهدفين من البحث مهمة أيضاً ، فلا تخرجهم أو تشعرهم بالخجل أو تعرضهم للخطر في موضوع بحثك.

الثقة (Trust) :

يعتمد البحث العلمي على الثقة المتبادلة بين العلماء، بحيث يقوم كل باحث بإجراء بحثه بدقة وعناية لذا فإن على الباحث أن يحاول بناء علاقة ثقة مع الذين يعمل معهم، حتى يحصل على تعاون أكبر منهم ونتائج أكثر دقة، ولا يجب بلداً أن يستغل ثقة الناس الذين يقوم بدراساتهم.

الموافقة (Consent) :

تأكد دائماً من حصولك على موافقة سابقة من الذين تود العمل معهم خلال فترة البحث، إذ يجب أن يعلم الأفراد المراد دراستهم أنهم تحت الدراسة، فمثلاً إذا احتجت الدخول في ملكية الآخرين عليك الحصول على موافقتهم لذلك، فعدم التخطيط المبدئي والجيد لبحثك قد يضطرك للبحث عن موقع آخر والبدء من جديد.

الانسحاب (Withdrawal) :

الأفراد المراد دراستهم أو العاملين في البحث أو طلابه لديهم الحق للانسحاب من الدراسة في أي وقت، ويجب أن نتذكر دائماً أن المشاركين غالباً ما يكونون متطوعين ويجب معاملتهم باحترام، وأن الوقت الذي يخصصونه لأجل البحث يمكنهم أن يقضوه في عمل آخر أكثر ربحاً وفائدة لهم، ولهذا السبب يجب أن نتوقع انسحاب بعض المشاركين، والأفضل بالطبع أن يبدأ البحث بأكثر عدد ممكن من الأفراد لوضعهم تحت الدراسة، بحيث يمكن الاستمرار مع مجموعة كبيرة كافية لتتأكد من أن نتائج البحث ذات معنى.

التسجيل الرقمي (Digital Recording) :

لا تقم بتسجيل الأصوات أو التقاط صور أو تصوير فيديو دون موافقة المستهدفين من البحث، واحصل على الموافقة المسبقة قبل بدء أي تسجيل، ولا تحاول استخدام آلات تصوير أو ناقلات صوت مخبأة لتسجيل أصوات وحركات المستهدفين، ولا بد أن تدرك أن طلب الموافقة بعد التصوير غير مقبول.

التغذية الراجعة (Feedback) :

إذا كان بمقدورك إعطاء تغذية راجعة للمستهدفين من بحثك فافعل، قد لا يكون بمقدورك تزويد المشاركين بالتقرير كاملاً، ولكن إعطائهم ملخصاً أو بعض العبارات والتوصيات قد تكون مهمة لديهم وتفي بالغرض المطلوب، ومهم جداً أن تعرض عليهم الصور والأصوات أو النصوص المطبوعة للعبارة التي قالوها مسبقاً قبل النشر، حتى لا يتعرض المستهدفون لأي ضرر جسدي أو معنوي بسبب تفسيرك لما قالوه أو فعلوه، تأكد دائماً من أخذ الموافقة المسبقة قبل النشر.

الأمّل المزيف / الكاذب (False Hope) :

لا تجعل المستهدفين يعتقدون من خلال أسئلتك بأن الأمور سوف تتغير بسبب بحثك أو مشروعك الذي تجريه، ولا تعطِ وعودًا خارج نطاق بحثك أو سلطتك أو مركزك أو تأثيرك.

مراعاة مشاعر الآخرين (Vulnerability) :

قد يكون بعض المستهدفين أكثر عرضة للشعور بالانهزامية أو الاستسلام بسبب عامل السن أو المرض أو عدم القدرة على الفهم أو التعبير؛ فيجب عليك مراعاة مشاعرهم.

استغلال المواقف (Exploitation) :

لا تستغل المواقف لصالح بحثك؛ فلا تفسر ما تلاحظه أو ما يقوله الآخرون بشكل غير مباشر حتى تخدم بحثك.

سرية المعلومات (Anonymity) :

عليك حماية هوية المستهدفين في كل الأوقات، فلا تعطِ أسماء أو تلميحات تؤدي إلى كشف هويتهم الحقيقية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحويل الأسماء إلى أرقام أو رموز، مع التأكد من إتلاف كل ما يتعلق بهوية المستهدفين بعد انتهاء الدراسة.

حقوق الحيوان (Animal Rights) :

إذا كانت دراستك متعلقة بالحيوان فإن هناك اعتبارات أخلاقية في هذا الخصوص يجب عليك مراعاتها؛ إذ يجب عليك معاملة الحيوان ورعايته الرعاية اللائقة به والإحساس بمدى الألم وعدم الراحة عنده، هذا بالتوافق مع متطلبات أهداف أي دراسة أو بحث تقوم به، كما يجب أن تبحث عن النصيحة من المعلم المشرف والشخص الخبير في مجال البحث الذي تجريه قبل البدء بأي دراسة تقتضي وجود حيوانات سواء في المختبر أو في ميدان الدراسة.

المبادئ الأخلاقية المصاحبة لممارسات البحث العلمي

يتطلب البحث العلمي توافر مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية فيمن يمارسه. ويخطئ من يتصور أن العملية البحثية لا تعدو مجرد فهم مجموعة من الأسس والإجراءات التي تتصل بتحديد المشكلة، وإعداد التصميم البحثي وتجميع البيانات والتعامل الإحصائي مع تلك البيانات وكتابة تقارير البحث، وإنما هناك مجموعة من المعايير الأخلاقية التي تصاحب كل مرحلة من تلك المراحل. وعلى الباحث أن يكون ملماً بتلك المعايير والقيم، لأنه يتعامل مع بشر لهم حقوقهم ولهم كرامتهم والتي يجب الحفاظ عليها وصيانتها من كل ضرر ظاهر أو محتمل.

فالباحث العلمي إذن عملية أخلاقية، وذلك بالإضافة إلى أنه عملية منهجية تؤدي إلى اكتساب المزيد من المعرفة عن الظواهر المختلفة، وحل ما يواجهنا من مشكلات في مجالات التربية وعلم النفس، ولذا فإن للباحث العلمي مواصفات أخلاقية يجب أن يكون متسلحاً بها جنباً إلى جنب مع المواصفات المعرفية والمنهجية، ومن هذه المواصفات الأخلاقية: الأمانة والصدق والموضوعية.

1-المبادئ الأخلاقية المصاحبة لتخطيط البحث:

عندما يبدأ الباحث في التفكير في مشكلة البحث وفي إعداد تصميم بحثي يجب به عن التساؤلات المطروحة في المشكلة، فإنه يجب أن يفكر في أمرين هامين:

الأمر الأول: ألا تكون خطة بحثه بمثابة نسخه مكرره طبق الأصل من دراسة أخرى سابقة بالشكل الذي يلقي ظلالاً من الشك على أمانة الباحث العلمية. وهذا لا يمنع من أن يفكر الباحث في إجراء دراسة مناظرة لدراسة أجريت في بيئة أخرى، إلا أن ذلك يجب أن يكون محكوماً ببعض الضوابط، منها: الإشارة الواضحة إلى الدراسة الأصلية، ووجود فائدة علمية تبرر تكرار دراسة سبق إجراؤها في بيئة أخرى.

الأمر الثاني: ألا يكون هناك احتمال بأن تؤدي الدراسة المزمع إجراؤها إلى إلحاق ضرر ظاهر أو محتمل بأشخاص آخرين. وفي حالة احتمالية وقوع ضرر أو إلحاق أذى بأشخاص آخرين، فإن الباحث يجب أن يلجأ إلى من يستطيعون تقديم مشورة صادقة

فيما يتصل بكيفية إجراء الدراسة لفائدتها العلمية مع تجنب إمكانية إلحاق أذى بالمشاركين في الدراسة.

٢-المبادئ الأخلاقية المصاحبة لعملية جمع البيانات:

تنشأ معظم المشكلات الأخلاقية في الفترة التي يقدم فيها الباحث على تجميع بياناته من المشاركين في الدراسة، فتلك المرحلة بمثابة موقف صعب يحتاج فيه الباحث إلى أن يوازن بين العديد من القرارات التي تبدو متعارضة مع بعضها وخصوصاً تلك التي تتصل بالأضرار المحتمل حدوثها للأفراد المشاركين في الدراسة.

علي سبيل المثال: لو أن من بين إجراءات البحث إساءة معاملة الأطفال المشاركين في الدراسة، وذلك من أجل الحصول على معلومات معينة قد تكون لها قيمتها من الناحية العلمية، فإن السؤال الذي يجب أن يُطرح في تلك الحالة هو: هل يتم مثل هذا البحث من أجل الحصول على معرفه جديدة على الرغم مما يسببه هذا من انتهاك للحقوق الخاصة للأفراد؟ أم أن حماية تلك الحقوق الخاصة للأفراد تقتضي منا أن نضحى بمثل هذه المعرفة؟.

ومن أكثر الدساتير الأخلاقية شيوعاً ، تلك المبادئ الأخلاقية العشرة التي قررتها الجمعية الأمريكية لعلم النفس عند إجراء البحوث على آدميين:

١- عند التخطيط لدراسة ما فإن المستقضي يتحمل المسؤولية الشخصية عن المعايير الأخلاقية المتصلة بالدراسة، وإذا وجد الباحث صعوبة في الإلتزام التام بذلك المبدأ وذلك لاعتبارات علمية وإنسانية، فعليه أن ينشد المشورة والنصيحة من القادرين على تقديمها، وأن يفكر في إجراءات وقائية لحماية وصيانة حقوق المشاركين في البحث.

٢- إن مسؤولية ترسيخ ممارسات أخلاقية مقبولة في البحث والحفاظ عليها تقع دائماً على المستقضي، كما أن الباحث مسؤول أيضاً عن الممارسات الأخلاقية لمساعديه وزملائه ومن يستخدمهم للتعامل مع المشاركين في البحث.

٣- يتحمل الباحث مسؤولية إعلام المفحوصين بكل سمات البحث وشروطه، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها على قرارهم فيما يتصل برغبتهم في المشاركة في البحث، كما يجب على الباحث أن يجيب على كل استفسارات المفحوصين فيما يتصل بتلك السمات التي يمكن أن يكون لها تأثير على رغبته في المشاركة.

٤- يعد الانفتاح والأمانة سمتين أساسيتين من السمات التي تحكم العلاقة بين المستقضي والمشارك في البحث، وعندما تستلزم المتطلبات المنهجية لدراسة ما ممارسة نوع من الخداع والتضليل فيجب أن يكون المستقضي مطمئناً إلى فهم المشارك لأسباب ذلك التصرف وأن يحرص دائماً على العلاقة بينه وبين المشارك.

٥- على المستقضي أن يحترم حرية الفرد في أن يرفض المشاركة في البحث أو في أن يرفض الإستمرار في المشاركة في أي وقت. فالمستقضي مسئول عن كرامة المشاركين وسعادتهم.

٦- البحث المقبول من الناحية الأخلاقية يبدأ بإعداد اتفاق واضح وعادل بين المستقضي والمشارك، يتم فيه تحديد مسؤوليات كل منهما بوضوح، والمستقضي ملزم باحترام كل الوعود والالتزامات المتضمنة في ذلك الاتفاق، ولا ينبغي أن يقوم المستقضي بتضليل الأفراد وإعطائهم وعوداً معينة.

٧- يجب حماية المشاركين من أي وضع بدني أو عقلي غير مريح ومن أي ألم أو خطر قد يتعرضون له، وعندما تكون هناك احتمالية لحدوث مثل هذه المخاطر فينبغي على المستقضي أن يعلم المشارك بذلك، ويحصل على موافقته ويتخذ كل التدابير الممكنة لتقليل تلك المخاطر إلى أقصى حد ممكن.

٨- بعد الإنتهاء من تجميع البيانات ينبغي على المستقضي أن يزود المشارك بتوضيح كامل لطبيعة الدراسة وبملخص واف عنه، وأن يزيل أي تصورات خاطئة يمكن أن تكون قد علفت في ذهنه، وعندما تكون هناك اعتبارات علمية وإنسانية تقتضي تأخير عرض هذه

المعلومات أو حجبها، فإن المستقصي يتحمل مسؤولية خاصة في التأكد من عدم وجود عواقب مدمره بالنسبة للمشارك.

٩- في حالة وجود احتمال بأن تؤدي إجراءات البحث إلى حدوث عواقب غير مرغوبه بالنسبة للمشارك، فإن المستقصي مسؤول عن تلك الآثار وإزالتها بما في ذلك الآثار بعيدة المدى.

١٠- البيانات التي تم الحصول عليها عن المشاركين في البحث طوال مدة الاستقصاء يجب أن تبقى سرية.

٣- المبادئ الأخلاقية المصاحبة لعملية التعامل مع البيانات:

وتتمثل تلك الصفات في حرص الباحث على سرية البيانات الخاصة بكل مشارك من المشاركين في الدراسة. ولا ينبغي للباحث أن يستغل تلك الأسرار في التشهير بالأشخاص الذين ائتمنوه عليها أو في ابتزازهم، وما يصدق على التعامل مع البيانات الخاصة بالأفراد يصدق أيضاً عند التعامل مع البيانات التي تشير إلى مؤسسة معينة بذاتها، خصوصاً إذا ما كانت في تلك الإشارة ما يسيء إلى تلك المؤسسة على وجه التحديد.

مأزق أخلاقي آخر قد يقع الباحث عندما يجد أن النتائج التي حصل عليها بعد معالجته للبيانات تبرز عدم صحة وجهة النظر التي يتبناها البحث سواء كان التبني صريحاً أو ضمنياً، قد يلجأ الباحث في مثل هذه الحالات إلى إجراء تعديلات في البيانات الخام تمكنه من أن يحصل على نتائج تدعم وجهة النظر المتبناه في البحث، فإن ذلك يمثل إخلالاً بالأمانة العلمية يعبر عن فهم منقوص لطبيعة البحث العلمي. فالنتيجة البحثية سواء كانت إيجابية أو سلبية أم صفرية تعبر عن إسهام علمي بقدر إتباع الباحث لأسس وإجراءات البحث العلمي. والتجاء الباحث إلى محاولة إجراء تعديلات في البيانات إنما يتم عن شعور داخلي بأنه لم يتبع تلك الأسس والإجراءات بشكل أمين.

لذا فإن الباحث يجب أن يلتزم بتلك الأسس والإجراءات وأن يكون أميناً في تعامله مع بيانات بحثه وأن يكون موضوعياً في نقد تصميم بحثه لو جاءت النتائج مخالفه لتوقعات

البحث، كما يجب أن يدرك الباحث أن النتيجة التي يسجلها في تقريره البحثي بمثابة وثيقة سنتداولها أجيال بعده وسوف يشهد الباحثون بها في مواقف عديدة.

مشكلة أخلاقية أخرى يواجهها الباحث تتصل باختيار الأساليب الإحصائية التي سيستخدمها في معالجة البيانات، فقد يلجأ الباحث إلى اختيار أفضل أسلوب إحصائي يعطيه قدراً من التباين يبرز أهمية وجهة النظر التي يتبناها البحث، أى أن اختيار الباحث للأسلوب الإحصائي ليس مبنياً على أسس علمية وإنما تحكمت فيه وجهة النظر الشخصية للباحث، والباحث بذلك يتخلى عن صفة الموضوعية التي يجب أن يتحلي بها، كما أنه يتخلى عن الأمانة العلمية ويحيد عن الصواب في هذا التصور.

بعض المخاطر التي تكتنف البحث الجاد

هناك مخاطر عديدة يمكن أن تكتنف البحث الجاد في علاقته بحل المشكلات العلمية، وهذه المخاطر تتضمن ما يلي:

١- تكوين نتائج غير ناضجة:

كثيراً ما يدفع حماس بعض الباحثين إلى سرعة التعلق بنظرة مثيرة، على الرغم من أن هؤلاء الباحثين يدركون أنه ليس هناك دليل كاف لتأييدها. ولو قد تذرعوا بالصبر والعمل فتره أطول في تقصي الحقائق لابتعدوا عن الوقوع في الخطأ. إن الباحث الدقيق لا يعلن عما في ذهنه إلا بعد اختبار جميع الفروض والوصول إلى الدليل الحاسم.

٢- تجاهل الأدلة المضادة:

قد يتحمس الباحث مرة أخرى للفرض الذي يضعه مما يجعله يتجاهل الأدلة المضادة الهامة، ويمكن أن يكون لهذا التجاهل ما يبرره في المناقشات السياسية، حيث يكون الهدف هو كسب جولة المناقشة والحوار بأى ثمن، ولكن الدراسات العلمية لا تهدف إلى كسب المناظرة والحوار وإنما تهدف إلى اكتشاف الحقيقة، وعلى ذلك فإن الدليل المضاد يجب أن يعطى نفس وزن الدليل المؤيد حتى ولو كان معنى ذلك تغيير الفرض المبدئي.

٣- عادة التفكير داخل حدود ثابتة:

لا شئ يؤدي بالبحث المثمر إلى الموت أكثر من العادات التي نكونها خلال سنوات تفكيرنا داخل حدود ثابتة، ويذهب بعض علماء النفس إلى القول بأنه حتى في الأشياء البسيطة كجمع عمود من الأرقام، فإننا نميل إلى تكرار نفس الخطأ الذي وقعنا فيه من قبل، وعلي الباحث إذن أن يبذل كل جهده حتى يتجنب نماذج التفكير الجامدة، وأن يشجع في ذاته تكوين عادات الأصالة في التفكير.

٤- عدم استطاعة الباحث الحصول على جميع الحقائق المتعلقة بالمشكلة:

هناك بعض الصعوبات التي قد يواجهها الباحث في الحصول على الحقائق اللازمة لتكوين الدليل الكافي، والذي يؤدي بدوره إلى النتائج السليمة وكثيراً ما يرتكب الباحثون أخطاء جسيمة عندما يبنون نتائجهم على الدليل المبتور الناقص.

٥- عدم الدقة في الملاحظة:

كثيراً ما يضطر الباحث إلى إعادة التجارب التي قام بها للتأكد من أن جميع العناصر قد لاحظها صحيحة وكثيراً ما يهمل الباحث بعض العوامل ويرى من هذه العوامل فقط ما يحب أن يراه.

٦- الإفتقار إلى الموضوعية:

يجب أن تكون الحقيقة والحكمة ضالة الباحث العلمي، والدراسات التي تقوم بها بعض الباحثين لتأييد معتقدات وأيديولوجيات معينة يكون الباحث ملتزماً بها من قبل هذه الدراسات تخدم أغراضاً مشكوكاً فيها من غير شك. فعلى الباحث أن يبحث مشكلته بموضوعية وبلا تحيز حتى تكون نتائجه صحيحة على قدر المستطاع.

انتهاك الأمانة العلمية:

الوسائل التي يمكن أن تنتهك بها الأمانة العلمية

يمكن انتهاك الأمانة العلمية قبل إجراء البحث (عند الحصول على المنح أو عند تخصيص المهمات البحثية أو عند رسم خطط إنجاز البحث)، أو بينما يتم العمل عليه، أو عند تقديم النتائج أو نشرها. ويمكن تمييز ثلاثة أصناف من انتهاكات الأمانة العلمية، هي:

١. الغش.

٢. الخداع والتضليل.

٣. انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

أمثلة لانتهاك الأمانة العلمية:

١. تحريف نتائج دراسات المصادر.
٢. تقديم النتائج بصورة انتقائية.
٣. تقديم بيانات وهمية في أعقاب مشاهدة أو تجربة.
٤. تطبيق أساليب إحصائية بشكل خاطئ عن قصد.
٥. التفسير غير الدقيق أو التحريف المقصود لنتائج الأبحاث.
٦. انتحال نتائج أو نشرات صدرت عن الآخرين.
٧. حذف أسماء المؤلفين المساعدين الذين قدموا مساهمة ملموسة في البحث، أو إضافة أسماء أشخاص لم يشاركوا به أو لم يساهموا بطرق ذات قيمة.
٨. الإهمال في إجراء البحث، أو في إعطاء التعليمات لإجرائه، أو إغفال الإجراءات التي تسمح بالكشف عن الأخطاء ودرجة عدم الدقة.
٩. إهمال القواعد المتبعة في التعامل مع البيانات السرية، وطباعة تصاميم الفحص أو برامج الحاسوب دون إذن.

منع الانتهاكات العلمية

يجب عمل كل ما هو ممكن لجعل الباحثين يحترمون المبادئ الأساسية للسلوك العلمي الاحترافي. ومن الطرق الممكن اتباعها في هذا المجال:

١. التدريب والممارسات التي تنمي المهارات الصحيحة.
٢. إطلاق وزيادة الوعي والثقافة بمعايير أخلاقيات البحث العلمي.
٣. وجود قواعد ملزمة واضحة وشفافة تطبق على الجميع.

العقوبات

١. إذا تم التحقق من حصول سوء سلوك علمي، فهناك العديد من العقوبات التي تتراوح بين التأنيب في أخفها والطرده في أشدها.
٢. إن مسؤولية فرض أية عقوبات تبقى ضمن اختصاص مجلس الكلية والمجالس الأعلى وجهات التحقيق المختصة، وبالتالي فلن يكون هنالك مجال للجوء إلى جهات أعلى رسمية، وستبقى المخالفات ومدى تطبيق القواعد عليها في حدود المجتمع الأكاديمي.
٣. ويبقى تنمية ضمير علمي ناضج وإحساس جوهري بالمسؤولية عند الباحث هي جوهر الموضوع لما لها من أهمية قصوى، حيث ستمكن تنمية وتطوير هذه القيم وتعزيزها العلم من محاربة سوء السلوك والنشاطات الاحتيالية ومنعها بدلاً من أن يكون الخوف من الوقوع في الشراك أو العقوبات هو الرادع في هذا المجال.

تشكيل لجنة لأخلاقيات البحث العلمي

يجب اتباع إجراءات محددة عند وجود أي شك بوقوع انتهاك لمبادئ السلوك العلمي السليم، لتكون لزاماً على الكلية أن تُنشئ لجنة لأخلاقيات البحث العلمي لمتابعة مدى توافق البحث العلمي مع قواعد الأمانة العلمية، وتحمل مسؤولية وأمانة البحث لدى كافة الأطراف المستفيدة من البحث العلمي، على أن تعين بها جهة مرجعية لمتابعة الأمانة العلمية يتم إبلاغها عن أي حالات مزعومة تتعلق بسوء السلوك العلمي ضمن الكلية.

المراجع:

- ١- إبراهيم محمد تركي (٢٠٠٨): البحث العلمي (أسسه ومناهجه)، دار الكتب القانونية، القاهرة.
- ٢- سعد جاسم (٢٠٠٨): البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، قسم الدراسات والبحوث، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الثانية، البصرة، العراق.
- ٣- كلية الزراعة (٢٠١٠): دليل للممارسات الأخلاقية لأعضاء هيئة التدريس، مشروع التطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس، جامعة الزقازيق.
- ٤- كلية الفنون التطبيقية (٢٠١١): ميثاق أخلاقيات وآداب العمل الجامعي والبحث العلمي، مشروع التطوير المستمر لكلية الفنون التطبيقية وتأهيلها للاعتماد، جامعة حلوان.
- ٥- وحدة الجودة (٢٠١٠): أخلاقيات البحث العلمي، كلية التربية، جامعة عين شمس.